**بلدك**

يمثل مؤتمر التجديد للشراكة العالمية للتعليم القادم فرصة رئيسية للحكومات والجهات المانحة لتقديم تعهدات بزيادة تمويلها للتعليم. وينبغي أن تتعهد الشراكة مع البلدان النامية (DCP) بزيادة حصة الميزانيات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي المكرس للتعليم.

وأثناء مؤتمر تجديد الموارد لعام 2014، فقد أثبت الشراكة مع البلدان النامية (DCP) طموحا وقيادة واضحة. وقد تعهد نحو 33 بلدا بتقديم 26 مليار دولار أمريكي، وهو ما يفوق بكثير كل التوقعات، أي أكثر بعشر مرات من المبالغ المقدمة من المانحين. ومع ذلك، فإن التحليل الذي أجرته الحملة العالمية للتعليم مؤخرا يشير إلى أن العديد من البلدان لا تزال خارج المسار الصحيح في الوفاء بتعهدات الإنفاق لعام 2014، والتقدم غير واضح في العديد من البلدان بسبب عدم وجود "خط أساس" للمصداقية.

وعلى الشراكة مع البلدان النامية أن يجعلوا تعهدات الإنفاق راسخة ولكن ينبغي أن تكون واقعية أيضا وذات مصداقية وقابلة للتتبع، ويجب أن تكون التزامات بما تعتزم الحكومات أن تفي به بشكل كامل والتي يمكن للآخرين استخدامها لمسائلتهم، وأن التعهدات يجب أن تكون:

* **طموحة**. حيث ينبغي للبلدان أن تقدم تعهدات لزيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي والميزانيات الوطنية المخصصة لإنفاق التعليم.
* **واضحة**. حيث يتعين أن تشير الحكومات بوضوح إلى الأرقام وأن تكون متسقة مع وثائق التخطيط الوطنية.
* **رسمية.** حيث ينبغي أن تكون أرقام التعهدات التي ذكرتها الحكومات رسمية، بعد أن وقعتها الحكومة كجزء من عملية تخطيط متفق عليها.
* **مفتوحة للتدقيق**. حيث يجب أن تعزز تلك التعهدات الرقابة البرلمانية والعامة على التقدم المحرز في إنفاق التعليم وتعزيز المساءلة.
* **قابلة للتمويل**. حيث ينبغي للحكومات أن تذكر من أين يمكن أن تأتي بالموارد الإضافية، وعلى الأخص من زيادة الإيرادات الضريبية

|  |
| --- |
| **الحملة العالمية للتعليم وأعضاءها**دعوة الحكومات والمجتمع الدولي إلى تقديم تعليم مجاني وشامل ونوعي:* **على الدول النامية** توسيع القاعدة الضريبية المحلية (على الأقل 20% من الناتج المحلي الإجمالي) وزيادة حصة الإنفاق على التعليم (20% على الأقل من الميزانيات)، وأن تتقدم إلى ما نسبته 6% من الناتج المحلي الإجمالي تنفق على التعليم، ضمان تحسين فاعلية وكفاءة ومساواة نظم التعليم العام.
* **الجهات المانحة الثنائية:** زيادة المساعدة (نحو 0.7% الهدف العالمي)، والالتزام بما لايقل عن 30% من مساعداتهم التعليمية لدعم الجهود المتعددة الأطراف، وضمان أنها تدعم البلدان والسكان الأشد احتياجا.
 |

**الإنفاق على التعليم في xx**

|  |  |
| --- | --- |
| **التعهد بالإنفاق لعام 2014[[1]](#footnote-1)** | **الإنفاق الحالي على التعليم** |
|  |  |

**ما هو الشكل الذي قد يبدو عليه التعهد بالإنفاق لعام 2018؟**

يجب على الحكومة xxx:

* تحديد مبلغ التعهد بالإنفاق وذلك عند انعقاد مؤتمر التمويل للشراكة العالمية للتعليم لعام 2018
* التعهد بزيادة أو بالإبقاء على مستوى الإنفاق ليكون فوق نسبة 20% من الميزانية ورفع الإنفاق إلى ما نسبته 6% من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم.

[معلومات إضافیة یتم تعبئتھا بواسطة الائتلاف]

**كيف يمكن تمويل التعهد بالإنفاق من خلال الإيرادات الضريبية؟**

يمكن إيجاد الموارد المحلية لتمويل هذا الإنفاق الإضافي على التعليم. ویجب على الشراكة مع البلدان النامية (DCP) أن توسع قواعدھا الضریبیة بطریقة تدریجیة لضمان أنھا ترفع 20% على الأقل من ناتجھا المحلي الإجمالي في الإیرادات الضریبیة. وقد لاحظت الأمم المتحدة أن البلدان النامية تحتاج إلى تلبية هذه النسبة البالغة 20% لتلبية تقديم الخدمات الأساسية.[[2]](#footnote-2)

ويمكن للبلدان أن توسع قواعدها الضريبية بطرق شتى. حيث يمكنهم على سبيل المثال:

* زيادة كفاءة إداراتها الضريبية
* إلغاء الحوافز الضريبية الضارة التي تعطى للشركات.
* الحد من/إلغاء التهرب الضريبي والغش الضريبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات
* إضفاء الطابع الرسمي على أجزاء من القطاع غير الرسمي على الأقل لضمان أن هؤلاء الذين يجب عليهم دفع الضرائب يقومون بدفعها.
1. <http://www.globalpartnership.org/content/pledge-report-gpe-replenishment-conference-june-2014> [↑](#footnote-ref-1)
2. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقدير الحد الأدنى من المتطلبات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد استخدم هذا الرقم أيضا تقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم باعتباره تقديرا للمستويات الدنيا المطلوبة لتوسيع نطاق التعليم النوعي - مع إعطاء أولوية فعالة للتعليم ليتماشى مع زيادة تعبئة الإيرادات المحلية. ولا يوجد رقم أكثر دقة وحديث لتلبية أهداف التنمية المستدامة، ولكن من المرجح أن هذا الرقم يلزم ليكون أعلى بكثير. [↑](#footnote-ref-2)